كثرة مثلها ولانها يليها فجعل مابينها مجرورًا ليكون كعشرة ولم يجمع لئلا يكون

كتسعين توفيرًا على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائة درهم فاضافوا

مئاتها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة الى المفرد وعلى هذا حكم الالف و

انما عدّ الاعداد المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة

التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر

الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها

فبالحري ان تعدّ من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون

ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم وقد عددتها في القياسية قلنا

انه جعل الاسم التام مطلقًا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم

قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فصح تعديده

من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم منحصر

في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قائمة

بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد المركبة داخلة تحت

الاسم

الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري ان يعدّ من القياسية

كالذي فيه نون الجمع والثاني كم في الاستفهام

عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد

وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما

الاستفهام فنحو كم رجلًا عندك فتنصب المميز لجريها مجرى

عشرين اذ المعنى اعشرون رجلًا عندك ام ثلثون والتنوين

مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين فهو وقد يسقط للبناء

واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل

وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على

القياس لانها عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فانها لما

تبينت بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة

المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبرية فرقا بينهما والجر

اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة رب في ما بعدها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)